غير قار الذات وهو الزمان واما الكيف فهو هيئة في شيء لا تقتضي قسمة ولا نسبة
وينقسم الى كيفيات محسوسة رايحة كحلاوة العسل وملوحة ماء البحر وغير رايحة كحمرة
الخجل وصفرة الوجل والى كيفيات نفسانية حالات كالكتابة في ابتداء الحلقة وملكات
كالكتابة بعد الرسوخ والعلم وغير ذلك والى كيفيات استعدادية نحو الدفع كالصلابة
او نحو الانفعال كاللين والى كيفيات تختص بالكميات كالمثلثية والتربيعية للسطح
والزوجية والفردية للعدد واما الاين فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في
المكان واما متى فهو حالة تحصل للشيء بسبب حصوله في الزمان واما الاضافة
فهو حالة نسبية متكررة كالابوة والبنوة واما الملك فهو حالة تحصل للشيء
بسبب ما يحيط به وينتقل بانتقاله لكون الانسان متقمصا ومتعمما واما الوضع
فهو هيئة حاصلة بسبب نسبة اجزائه بعضها الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور
الخارجية كالقيام والقعود واما الفعل فهو حالة تحصل للشيء بسبب تأثيره عن
غيره كالمتسخن ما دام يتسخن

## الفن الثاني في العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول

### فصل

في اثبات الواجب لذاته وهو الذي اذا اعتبر من حيث هو هو لا يكون
قابلا للعدم وبرهانه ان نقول ان لم يكن في الوجود واجب لذاته يلزم
منه المحال لان الموجودات باسرها حينئذ تكون جملة مركبة من احاد كل واحد
منها ممكن لذاته يحتاج الى علة خارجية والعلم به بديهي والخارج عن مجموع
الممكنات واجب لذاته فيلزم وجوب واجب الوجود على تقدير عدمه وهو مح

### فصل في

ان وجود واجب الوجود نفسه لان وجوده لو كان زائدا على حقيقته عارضا
لها لكان الوجود من حيث هو هو مفتقرا الى غيره فيكون ممكنا لذاته فلا بد له من
مؤثر وذلك المؤثر ان كان نفس الحقيقة يلزم ان يكون موجودا قبل الوجود لان
العلة الموجبة للشيء يجب تقدمها على المعلول بالوجود فيكون الشيء موجودا قبل
نفسه هف وان كان غيره لكان الحقيقة يلزم ان يكون الواجب لذاته محتاجا
الى غيره هف

### فصل في

ان وجوب الوجود بعينه نفس ذاته اما الاول
فلان وجوب الوجود لو كان زائدا على حقيقته لكان معلولا لذاته والعلة
ما لم يجب وجودها استحال ان يوجد المعلول وذلك الوجوب هو الواجب بالذات
فيكون وجوب الوجود بالذات قبل نفسه هف واما الثاني فلانه بعينه لو كان
زائدا على الحقيقة لكان معلولا لذاته والعلة ما لم تكن متعينة لم يوجد المعلول
فيكون المتعين قبل نفسه وهف

### فصل في

توحيد واجب الوجود لو
فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود ومتمايزين
بامر من الامور فما به الامتياز غير اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون لا
سبيل الى الاول لان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا
عن حقيقة كل واحد منهما وهو مح لما بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة
واجب الوجود ولا سبيل الى الثاني لان كل واحد منهما حينئذ يكون مركبا مما به الامتياز وما

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)